

توصيات المؤتمر الخامس للجمعية (التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي)

برعاية من سعادة الشيخ خالد بن هلال بن ناصر المعولي رئيس مجلس الشورى نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرها الخامس بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية بعنوان "التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي" يومي السبت و الأحد ١٣ - ١٤ صفر ١٤٣٣ هـ - الموافق ٧ - ٨ يناير ٢٠١٢م والذي عقد بقاعة المؤتمرات بجامع السلطان قابوس الأكبر في مسقط - سلطنة عمان، وذلك بمشاركة ممثلين من عدة مؤسسات دولية وإقليمية ومحلية - مثلت في مجملها رؤاهم الشخصية - و رؤساء وأعضاء من "الجمعية الاقتصادية الخليجية"، و"جمعية التجاربيين والاقتصاديين الإماراتية" و"جمعية الاقتصاديين البحرينية" و"جمعية الاقتصاد السعودية" و"الجمعية الاقتصادية الكويتية" و المعهد العربي للتخطيط و جامعة الملك فيصل و جامعة الكويت وجامعة الخليج للعلوم و التكنولوجيا و الجامعة الأردنية الألمانية و كلية دبي للإدارة الحكومية و صندوق تنمية مشروعات الشباب بسلطنة عمان و اتحاد الشركات الاستثمارية بدولة الكويت. وكذلك العديد من الشخصيات البرلمانية والدبلوماسية والاقتصادية وكذلك الأكاديميين الذين قدموا أوراق عمل حول محاور المؤتمر المختلفة .

وخلص المؤتمر إلى أن مشكلة الباحثين عن عمل ستظل التحدي الأكبر الذي تواجهه دول المنطقة ، وأن الدول بحاجة إلى وضع مسار جديد للتنمية الشاملة المستدامة والمنصفة ومراجعة السياسات التنموية وانبثق عن المؤتمر التوصيات التالية:-

١. التأكيد على أن مواجهة تحديات سوق العمل الخليجي وضبط الاختلالات الديموغرافية تتطلب فهما عميقا لمضمون التنمية الشاملة المستدامة ومن ثم وضع الأهداف والوسائل المتناغمة لتحقيقها باعتبارها " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجّهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحوُّلات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه".

٢. التأكيد على ان إيجاد فرص عمل حقيقية تلبي طموح أبناء المنطقة يتطلب التخطيط السليم وتجنب تناقض الأهداف والسياسات والتركيز على الاستثمار في المجالات التي من شأنها تطوير المعرفة ورفع الكفاءة الإنتاجية لدى المواطنين بدلا من المشاريع التي تفاقم الخلل السكاني ولا تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية حقيقية ، والسعى بالتعاون مع قطاعات المجتمع المختلفة على تحقيق العدالة وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتحقيق المكونات الأساسية الثلاثة للتنمية كما ذكرتها تقارير التنمية البشرية الدولية وهي : تحقيق الرفاهة و تحقيق التمكين والقدرة على التغيير.

٣. ضرورة إعادة النظر في برامجنا ونمط خططنا التنموية لمواجهة تحدي التوظيف في القطاع الخاص دون إحداث تشوهات كبيرة في السوق وفرض تكاليف كبيرة لتنفيذ الأعمال والتي من

شأنها الحد من القدرة التنافسية وخفض النمو، وإيجاد التوازن بين الإجراءات الإدارية المرهقة وسياسات تقديم الحوافز لاكتساب المهارات التي يتطلبها القطاع الخاص من أجل توظيف المواطنين.

٤. التأكيد على أن التنمية بما في ذلك التنمية البشرية منظومة متكاملة للدولة تتطلب إعادة صياغة العقد الاجتماعي لأن نجاحها يكمن في الحكامة الجيدة والنظر إلى مفهوم المشاركة على أساس أنها حق مكتسب، وتتطلب بناء علاقة جيدة بين شركاء الوطن مبنية على ثقة الحكم في المجتمع وثقة المجتمع في الحكم، ووضع آليات للتشاور مع المجتمع وبناء قدراته الفنية في المساءلة الاجتماعية، والرد على استفساراته لأنها من متطلبات التنمية، وأن أفضل أنواع التوعية تلك التي يحس بها المواطنون وتمنحهم الشعور بتحسين مستوى حياتهم المعيشي.

٥. ضرورة إيجاد التكامل بين بناء المعرفة والمهارة وفرص تمكينها واستخدامها في إعداد السياسات وإدارة وتسيير مؤسسات الاقتصاد والمجتمع لضمان الاستفادة من العائد من الاستثمار في تنمية المعرفة من خلال التركيز على إدارة وتفعيل موارد المعرفة المحلية والاعتماد على القدرات الوطنية وتقليل الاستشارات والتحليلات المستوردة.

٦. التحذير من خطورة المشاريع العقارية التي لا تخدم المواطنين ووقف أية مشاريع عقارية موجهة إلى المشتري الأجنبي، حيث يجب الاعتراف بخطورة نقشي ظاهرة المشاريع العقارية في دول المنطقة وانعكاساتها على المجتمع والتركيب السكانية وذلك يتطلب إلغاء القوانين التي تربط المشاريع العقارية بالإقامات للمشتري الأجنبي.

٧. ضرورة تفعيل استراتيجيات تنمية الموارد البشرية وتطوير منظومة واضحة وشفافة للتعليم والتدريب لحل إشكالية الموازنة بين مناهج وسياسات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات أسواق العمل والشراكة مع القطاع الخاص في تصميم برامج توفير فرص العمل.

٨. ضرورة وضع استراتيجيات وطنية متوسطة وطويلة الأجل للتشغيل والاحلال، تتضمن الآليات الكفيلة بإيجاد التوازن في سوق العمل والربط بين الأجور والإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية، ودراسة القضايا المتعلقة بتنمية المهارات، والإنتاجية، والهجرة والعلوم والتكنولوجيا.

٩. التأكيد على أهمية فتح قنوات التواصل مع جيل الشباب لفهم تطلعاتهم واشراكهم في عملية اتخاذ القرار وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي المرتبط بالتوظيف.

١٠. ضرورة وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة وإيجاد البيئة الكفيلة بنماء أعمالها وتوزيع مكتسبات التنمية بهدف تعزيز الروح الريادية والمبادرات الشخصية التي تكفل العيش الكريم لدى فئة الشباب في كافة المناطق الجغرافية لدول المجلس مع ضرورة استغلال المشتريات الحكومية والمؤسسات العامة كأداة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

١١. تعظيم الاستفادة من الأثر المضاعف للمشاريع والذي يزيد من الروابط الأمامية والخلفية للقطاعات الرائدة من خلال تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المكتملة للمشروعات العاملة في هذه القطاعات.
١٢. ضرورة وضع آليات لتشجيع الشباب على تبني مفهوم ثقافة العمل الحر من خلال تبني سياسة مستحدثة لتنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة توفير التمويل المناسب من أجل إقامة مشاريعهم الخاصة دون الانتظار للحصول على وظيفة
١٣. ضرورة تطوير قواعد بيانات عن سوق العمل الخليجي، والاستفادة من تجربة بعض الدول في إنشاء بنوك وطنية للتوظيف توفر المعلومات حول الوظائف والمهارات المتاحة والمستقبلية في القطاعين العام والخاص.
١٤. وضع آليات لتنظيم التوظيف المتبادل بين بلدان مجلس التعاون جماعيا أو ثنائيا وتسهيل تنقل القوى العاملة الخليجية بهدف تحقيق التكامل العام في سوق العمل الخليجي.
١٥. ضرورة تقييم الاتفاقيات التجارية الثنائية والدولية لتحسين تنافسية المنتجات المحلية و دراسة مدى تأثير هذه الاتفاقيات على توفير فرص عمل مستدامة للمواطنين.

صدر في مسقط

الاحد ١٤ صفر ١٤٣٣ هـ - الموافق ٨ يناير ٢٠١٢ م